

بيان مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، يدين فيه سلسلة الغارات الإسرائيلية على رفح في الأيام القليلة الماضية التي أسفرت عن مقتل أشخاص معظمهم من الأطفال والنساء، مكرراً تحذيره من أي توغل واسع النطاق بالمنطقة التي تتم فيها "محاصرة 1.2 مليون مدني قسراً". وأكد مجدداً أن مثل هذه العملية ستؤدي إلى مزيد من الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، كما أنها "ستؤدي إلى المزيد من الجرائم الفظيعة، التي سيحاسب المسؤولون عنها"

2024/4/23

مفوض حقوق الإنسان يستنكر "عمليات القتل المروعة" للأطفال والنساء في رفح

أدان مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك سلسلة الغارات الإسرائيلية على رفح في الأيام القليلة الماضية التي أسفرت عن مقتل أشخاص معظمهم من الأطفال والنساء، مكرراً تحذيره من أي توغل واسع النطاق بالمنطقة التي تتم فيها "محاصرة 1.2 مليون مدني قسراً". وفي بيان صدر اليوم الثلاثاء، أكد السيد تورك مجدداً أن مثل هذه العملية ستؤدي إلى مزيد من الانتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، كما أنها "ستؤدي إلى المزيد من الجرائم الفظيعة، التي سيحاسب المسؤولون عنها".

وقال المفوض السامي إن قادة العالم متحدون بشأن ضرورة حماية السكان المدنيين المحاصرين في رفح، وأضاف قائلاً: "أحدث مشاهد لطفلة خديجة (ولدت قبل تمام فترة الحمل) مأخوذة من رحم أمها المحتضرة، ولمنزليين متجاورين حيث قتل 15 طفلاً وخمس نساء - هذا أمر يتجاوز الحرب".

ووفقاً للسلطات في غزة، لقي 14,685 طفلاً و9,670 امرأة مصرعهم من بين 34,151 فلسطينياً قتلوا في غزة بحلول 22 نيسان/ أبريل. وأصيب 77,084 آخرون، فيما يفترض أن أكثر من سبعة آلاف آخرين ما زالوا تحت الأنقاض.

وقال تورك: "كل عشر دقائق يقتل أو يُجرح طفل. إنهم محميون بموجب قوانين الحرب، ومع ذلك فهم من يدفعون الثمن النهائي في هذه الحرب بشكل غير متناسب".

تدمير المستشفيات

* المصدر: أخبار الأمم المتحدة

<https://news.un.org/ar/story/2024/04/1130271>

وقال المفوض السامي إنه شعر بالرعب إزاء تدمير مجمعي الناصر والشفاء الطبيين، وما ورد عن اكتشاف مقابر جماعية في هذه المواقع وما حولها. ودعا إلى إجراء تحقيقات مستقلة وفعالة وشفافة في الوفيات.

وأضاف: "نظراً لمناخ الإفلات من العقاب السائد، ينبغي أن يشمل ذلك محققين دوليين. يحق للمستشفيات الحصول على حماية خاصة جداً بموجب القانون الدولي الإنساني. والقتل المتعمد للمدنيين والمحتجزين وغيرهم من العاجزين عن القتال يعد جريمة حرب".

وقال المفوض السامي إن المعاناة التي لا توصف الناجمة عن القتال - إلى جانب ما نتج عنه من البؤس والدمار والمجاعة والمرض وخطر نشوب صراع أوسع - يجب أن تنتهي بشكل قاطع. وكرر دعوته إلى وقف فوري لإطلاق النار، والإفراج عن الرهائن والمحتجزين تعسفياً، وتدفع المساعدات الإنسانية دون قيود.

انتهاكات جسيمة في الضفة

وفيما يتعلق بالضفة الغربية المحتلة، أكد السيد تورك استمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان بلا هوادة، وقال: "على الرغم من الإدانة الدولية لهجمات المستوطنين واسعة النطاق في الفترة من 12 إلى 14 نيسان/ أبريل بتسهيل من قوات الأمن الإسرائيلية، إلا أن عنف المستوطنين استمر بدعم وحماية ومشاركة قوات الأمن الإسرائيلية".

وأشار إلى عملية في مخيم نور شمس للاجئين ومدينة طولكرم بدأت في 18 نيسان/ أبريل واستمرت لخمسين ساعة، نشرت خلالها قوات الأمن الإسرائيلية عناصر وجرافات وطائرات بدون طيار وأغلقت المخيم، وقُتل فيها 14 فلسطينياً، منهم ثلاثة أطفال، وأصيب عشرة من القوات الإسرائيلية.

وقالت المفوضية السامية لحقوق الإنسان إنها تلقت تقارير تفيد بمقتل عدة فلسطينيين بشكل غير قانوني، وأن القوات الإسرائيلية استخدمت "فلسطينيين عزلاً لحماية قواتها من الهجمات، وقتلت آخرين في عمليات إعدام خارج نطاق القضاء على ما يبدو". وقال السيد تورك في بيانه إن القوات الإسرائيلية "ألحقت دماراً غير مسبوق وغاشماً على ما يبدو بالمخيم وبنيته التحتية".

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
<http://www.palestine-studies.org/ar/>